

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسة صادرة عن الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين

بعنوان " الأوضاع الديموغرافية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة "

من عام 1948 وحتى العام 2004م

ملخص الدراسة

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا الأساسية في سياسيات طرفي الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة الفلسطينيين والإسرائيليين فهي ليست قضية مركزية فقط تعدى موقعها ذلك إلى أنها قضية تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني في استعادة دياره وحصوله على استقلاله .

وقد أدت تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي الى خلق مشكلة بشأن وضع اللاجئين الفلسطينيين تكاد تستعصي على الحل بسبب تضارب الادعاءات السياسية للأطراف المعنية حولها ومع تنامي الجدل حول من هو الطرف صاحب الأحقية فقد تأججت المشاعر حتى باتت قضية اللاجئين عقبة كأداء تعترض طريق أي محاولة لإقرار تسوية سلمية للصراع .

كما وتعتبر قضية اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية فقد ظهرت القضية الفلسطينية كقضية سياسية ووطنية على الصعيد الإقليمي والدولي عندما طرد مئات الألوف من الفلسطينيين من بيوتهم واجبروا على مغادرة ديارهم ليتم تشريدهم في مختلف الأقطار العربية وبقية دول العالم ليقام على أنقاض مجتمعهم ووطنهم كيان آخر هو إسرائيل .

وما تهدف اليه هذه الدراسة هو التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين والكشف عن تطور أعداد السكان بعد حرب عام 1948 م بالإضافة إلى تحليل الأوضاع الراهنة للاجئين في مجالات الأوضاع السكانية والسكنية والتعليمية .

وكانت أهمية الدراسة هو التعرف على الأوضاع المعيشية و الصعبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون والتي يعانون منها يوميا من جراء الاحتلال الاسرائيلي وممارسته التعسفية بالإضافة إلى التعرف على خطورة الاكتظاظ السكاني داخل القطاع وخصوصا داخل المخيمات واشتملت الدراسة على مقدمة واربعة فصول بالإضافة الى خاتمتها حيث تناول **الفصل الاول** : التطور السياسي لقطاع غزة واثر الحروب العربية الإسرائيلية على اوضاعه السكانية بالإضافة الى العمران والاستعمار الاستيطاني في قطاع غزة والقرارات الدولية المتعلقة بالأمم المتحدة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني .

وتناول الفصل الثاني دراسة السكان الأصليين واللاجئين من خلال دراسة نمو السكان والتطور في اعداد السكان بالإضافة الى ضوابط النمو السكاني من خلال المواليد والوفيات والهجرة .

أما الفصل الثالث : فقد تناول دراسة توزيع السكان الأصليين و اللاجئين و الكثافة السكانية .

اما الفصل الرابع : فقد تناول الخصائص الديموغرافية للسكان الأصليين و اللاجئين من خلال دراسة التركيب العمري و النوعي ودراسة التركيب الاقتصادي وكذلك دراسة الحالة الزوجية والتعليمية والدينية للسكان بالإضافة الى وضع تصور مستقبلي للسكان اللاجئين .

واحتوت الخاتمة على عرض مجمل للنتائج و التوصيات التي توصل إليها الدراسة جاءت على النحو التالي .

النتائج:

1. تعرضت فلسطين -ككيان سياسي- لعملية تدمير كامل، نتيجة قيام الكيان الصهيوني على أكثر من ثلثي أراضيها، فقدت من خلالها المدن والقرى والمؤسسات، والأراضي والمحميات الطبيعية، ومصادر المياه، وتشريد سكانها في المنافي والشتات، وترتب على ذلك فقدان المجتمع الفلسطيني لمقوماته.

2. أدى اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم إلى تدمير كامل للتنظيمات الاجتماعية الخاصة بهم، بعد أن تمّ تدمير أساسها المادي الذي كان قائما في فلسطين، و خضعوا من خلال عملية التشتيت القسري في المواقع الجغرافية الجديدة (الأشكال الجديدة من التجمع والحياة)، فلم يعودوا يشكلون في هذه المواقع الجغرافية مجتمعات متماسكة، لها

مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحددة، وأصبحت تجمعاتهم غير طبيعية، وممزقة جغرافياً، تعيش أوضاعاً غير مستقرة. وترتب عن عملية الاقتلاع تقسيم الشعب الفلسطيني إلى ثلاث فئات سكانية، تمثلت في:

· عرب أراضي 48، وهم الذين تطلق عليهم إسرائيل اسم "عرب إسرائيل"، ويحملون الجنسية الإسرائيلية.

· السكان الأصليون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم الذين يطلق عليهم "السكان المواطنين" (غير اللاجئين).

· اللاجئون الفلسطينيون: وهم الذين تمّ تشريدهم من أراضيهم ومدنهم وقراهم، فلاجئوا إلى الدول العربية المجاورة، وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأقاموا داخل الخيام على بقع من الأرض استأجرتها الأمم المتحدة، أطلق عليها اسم "المخيم"، وهذه المخيمات شهدت تطوراً واسعاً في مجال الإعمار طوال السنوات الماضية، بفضل جهود أبنائها، ودعم المؤسسات الدولية لهم.

3. استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة المجتمع الفلسطيني، وهذا المجتمع يعيش الحالات التالية بسبب ما تعرض له من الإجراءات والسياسات الإسرائيلية:

· مجتمع مقطع الوصال تفصل بين مدنه وقراه سلسلة من المستوطنات الإسرائيلية، ولا يوجد أي ممرّ يربط بين قطاع غزة والضفة الغربية، سوى المعابر الإسرائيلية.

· مجتمع يعيش على النمط الاستهلاكي فاقد لعناصر الإنتاج.

· مجتمع تعتمد قواه البشرية على سوق العمل الإسرائيلية.

· مجتمع مقوماته الاقتصادية ضعيفة.

· مجتمع يعيش أغلب أفرادَه تحت خط الفقر.

4. أجبر حوالي مليون فلسطيني على ترك وطنهم، نتيجة لحرب عام 1948 بين العرب والصهاينة، إضافة إلى تدمير أجزاء كبيرة من المراكز الحضرية، وتدمير العديد من القرى.

5. التباينات في معظم الخصائص الديموغرافية لسكان المخيمات لا تختلف كثيرا عن الخصائص الديموغرافية لسكان المدن داخل قطاع غزة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الشعب الفلسطيني يتميز بنسيج اجتماعي واحد، إضافة إلى ذلك، فإن العديد من اللاجئين قد تركوا المخيمات وسكنوا في المناطق الحضرية والريفية.
6. استمرار اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات على امتداد خمسة وخمسين عاما لم يكن بمحض الصدفة، بل هو اختيار فرضته العملية الواسعة للجوء الفلسطيني، فاللاجئون - وبعد ما يزيد عن خمسة وخمسين عاما من المنفى و اللجوء و الشتات داخل الوطن وخارجه- لم يفقدوا لا وعيهم الإجماعي، ولا روابطهم الأسرية والفردية التي لا تزال تلعب دورا مميّزا في حياة اللاجئين الاجتماعية المدعمة بالعودة كهدف وطموح .
7. إن المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة تنامت واكتظت بشكل هائل، ولا تزال الضائقة السكانية التي تعاني منها المخيمات في تعاضم مستمر، بحكم المعادلة غير المتوازنة بين أعداد اللاجئين، ومساحة الأرض المخصصة للمخيمات في قطاع غزة.
8. إن اللاجئ هو ذلك الشخص الذي -نتيجة للخوف والاضطهاد- اضطر لترك بلده الأصلي، وإن هذا الخوف والاضطهاد كان نتيجة عوامل خارجية، وعوامل داخلية، وعلى الرغم من محاولة المجتمع الدولي حماية اللاجئ، إلا أن تلك الحماية لم تكن جادة.
9. إن المتسبب الرئيسي في نكبة فلسطين هو الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى الاستعمار البريطاني والمجتمع الدولي بشكل عام (ممثلا بالأمم المتحدة، والدول العظمى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وغيرها من الدول الغربية).
10. إن اللاجئين في قطاع غزة لا يشعرون بوجود تمييز بينهم وبين المواطنين الأصليين.
11. لا يوجد فرق بين اللاجئ المقيم في الأرض المحتلة واللاجئ المقيم خارجها.
12. ما زالت مشكلة اللاجئين عالقة، وبحاجة إلى إيجاد حل جذري، رغم صدور العديد من القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تضمن حقهم في العودة إلى وطنهم، الأمر الذي يدعو إلى إيجاد حل للمشكلة على الصعيدين الدولي والعربي.
13. المخيمات هي تجمعات سكانية أقيمت على مساحات محدودة من الأرض، خصصت للفلسطينيين الذين هاجروا ونزحوا من وطنهم فلسطين (سواء أقيمت في الضفة الغربية،

أو قطاع غزة، أو الدول العربية المجاورة؛ كالأردن، ولبنان، وسوريا)، فهي ليست المكان الشرعي للاجئين من وجهة نظر حقوقية. و نظرا لمحدودية المساحة، والزيادة السكانية داخل المخيمات، فإنه ينتظر تفاقم الأوضاع المعيشية، سواء من حيث التوسع في البناء، أو ظروف السكن والأوضاع الصحية والتعليمية والاقتصادية والمعيشية، الأمر الذي يدعو إلى إيجاد حلّ لمشكلة الزيادة السكانية في المخيمات، وهذا يعني وجوب عودة اللاجئين إلى ديارهم، خاصة و أن غالبية قراهم شاهدة للعيان.

14. بلغت نسبة اللاجئين المسجلين في قطاع غزة -إلى إجمالي سكان القطاع ككل- 80.6% عام 2001، وبلغت نسبة المواطنين (غير اللاجئين) 19.4%.

15. بلغت نسبة اللاجئين المسجلين داخل المخيمات في قطاع غزة 54%، بينما بلغت نسبة اللاجئين خارج المخيمات 46%.

16. أعلى نسبة للاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس كانت موجودة في الأردن، حيث بلغت 42% من مجموع اللاجئين المسجلين.

17. أوضاع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية (في الأردن، وسوريا، ولبنان) هي أوضاع متشابهة مع أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

18. أعلى نسبة لسكان المخيمات داخل قطاع غزة كانت في مخيم جباليا، حيث مثل سكانها ما نسبته 22% من إجمالي نسبة سكان المخيمات عام 2001.

19. إن أعلى نسبة للاجئين خارج المخيمات كانت موجودة في محافظة غزة، حيث بلغت 43.1% من الإجمالي العام للاجئين خارج المخيمات.

20. إن ارتفاع مستوى الخصوبة في المخيمات كان أعلى من مستوى الخصوبة في المدن والقرى.

21. بلغ متوسط عدد الغرف في المخيمات 3.4 غرفة /مسكن، أما في المدن فقد بلغ 3.3 غرفة /مسكن، مقابل 3.1 غرفة/ مسكن في القرى.

22. يعود سبب الظروف الاقتصادية المتدهورة في قطاع غزة إلى المعدلات المرتفعة في كل من البطالة (حيث وصل المعدل إلى 67% عام 2004) وغير النشطين اقتصادياً (67.4%).

التوصيات:

1. يجب أن تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين مع أي تسوية للقضية الفلسطينية العادلة.
2. العمل على توفير وصف أكثر دقة لأوضاع اللاجئين من خلال الأبحاث الخاصة بذلك.
3. لا بد من التخطيط الشامل والكامل لحل مشكلة اللاجئين؛ لذلك لا بد من التحديد والاتفاق على من يشملهم حق تقرير المصير، و يتطلب ذلك التحديد أن تعترف إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين كافة بالعودة إلى وطنهم، ورفض كل مساعي إسرائيل لطمس قضية اللاجئين.
4. رسم سياسة محددة واضحة المعالم يتم إتباعها في عملية التخطيط الإقليمي والوطني لاستيعاب اللاجئين العائدين .
5. العمل على استكمال وتجهيز البنية التحتية داخل المناطق المتوقع فيها استقبال أعداد اللاجئين .
6. زيادة المرافق الخدماتية في المناطق التي يتم استيعاب اللاجئين فيها كالمرافق الصحية والتعليمية والاجتماعية والترفيهية.
7. لا بد من وضع برنامج اقتصادي لجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة لمحاولة التخفيف من نسبة البطالة ، وإتاحة فرص العمل أمام العائدين من اللاجئين .
8. عدم ترك مشكلة اللاجئين على طاولة المفاوضات رغم صعوبة الحل من وجهة النظر الإسرائيلية، ولكن يجب الاهتمام بأوضاعهم والعمل على تحسينها، وعدم التنازل عن حق العودة إلى الأراضي الفلسطينية وليست أراضي السلطة الفلسطينية .

9. عدم قبول التنازل عن الأرض في حال أنهت وكالة الغوث الدولية (الأونروا) خدماتها المقدمة للاجئين، أو في حال التعويض عن الأرض لأن الأرض حق مقدس لا يمكن التنازل عنها، وقبول ذلك هو تضحية بحقوق الأجيال القادمة في العودة وبيع للوطن.
10. يجب النهوض بوضع اللاجئين في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية.
11. عدم فقدان الثقة بالعودة إلى الأرض التي رحل عنها اللاجئين.
12. العمل على إعادة بناء وهيكلية المخيمات خاصة فيما يتعلق بالإسكان المتردي والعمل على إسكان شعبي لذوي الدخل المحدود.
13. زيادة نسبة العمال في مخيمات اللاجئين وفرض القيود الإسرائيلية على العمل في إسرائيل يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية عمل خطة شاملة لاستيعاب هؤلاء العمال والحد من مستوى البطالة داخل مخيمات اللاجئين في قطاع غزة.
14. وضع الخطط لتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في القطاع، وأن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية قراراً حاسماً مع الجهات المختصة حول مشكلة المستوطنات.
15. يجب متابعة الهجرة الداخلية، ومحاولة التحكم فيها؛ للحد من عملية الهجرة باتجاه مدن ذات كثافة عالية مثل مدينة غزة، وذلك من شأنه أن يعمل على التخفيف من عملية الخلل في التوزيع السكاني.
16. العمل على تطوير مساكن المخيمات.

م/ الدراسة تم إعدادها من قبل الباحث أ. يحيى ملكة من وحدة الدراسات والأبحاث التابعة للهيئة

للحصول على الدراسة يرجى الاتصال على أرقام وهواتف الهيئة

تليفون : 2866619 - 9728 تليفاكس : 2866618 - 9728

البريد الإلكتروني: board@pcrp.org